الأمم المتحدة

A/C.3/64/4

الجمعية العامة

Distr.: General
17 November 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثالثة
البند ٦٩ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم المعلومات المتعلقة بانتخابات المجلس التشريعي ''لعالي مجلس'' (البرلمان)، والهيئات التمثيلية لسلطة الدولة، على مستوى الولايات، والنواحي، والمدن، التي ستُجرى في جمهورية أوزبكستان، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) مراد **عسكروف**
الممثل الدائم

231109 231109 09-61168 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١١تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

انتخابات نواب الشعب لعضوية المجلس التشريعي "عالي مجلس" (البرلمان)، وجوكارغي كنيس (برلمان) جمهورية قره قلباقستان، ومجالس الولايات، والنواحي، والمدن التي ستُجرى في أوزبكستان

تُجرى في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في أوزبكستان، انتخابات نواب الشعب لعضوية المجلس التشريعي ''عالي مجلس'' (البرلمان)، و ''جوكارغي كنيس'' (برلمان) جمهورية قره قلباقستان، ومجالس الولايات، والنواحي، والمدن. وبدأت الحملة الانتخابية في ٢٢ أيلول/سبتمبر.

وقد وُضعت في أوزبكستان، خلال سنوات الاستقلال، قاعدة فعالة متماشية مع المبادئ الدولية المعترف بها عالميا، للإطار التنظيمي – التشريعي لتنظيم الحملات الانتخابية، وإجرائها. ويشغل مكانا خاصا فيها ضمانُ تحقيق ظروف متساوية لجميع المشاركين في العملية الانتخابية.

ويحتل إنشاء اللجان الانتخابية مكانا هاما في نظام العملية الانتخابية. وقد وُضع في أوزبكستان، نظام فريد للجان الانتخابية، اكتسب خلال سني الاستقلال خبرة كبيرة، ويحظى بشهادات إيجابية من خبراء ومتخصصين دوليين.

ووفقا لقانون الانتخابات لعضوية ''عالي مجلس'' (برلمان) جمهورية أوزبكستان، تنظِّم انتخاباتِ المجلس التشريعي، وتشرف عليها، اللجنةُ الانتخابية المركزية في جمهورية أوزبكستان، واللجان الانتخابية المحلية على مستوى الدوائر والأقسام الانتخابية. والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها أنشطة هذه اللجان هي الشرعية، والروح الجماعية، والشفافية، والاستقلالية، والنزاهة. وتسترشد في ممارسة أنشطتها بالدستور وقوانين الانتخابات.

وفي الوقت الحاضر، تقوم اللجان الانتخابية على جميع المستويات، بإجراء التحضيرات على قدم وساق، لانتخابات نواب الشعب لعضوية المجلس التشريعي ''عالي مجلس'' (البرلمان)، و ''جوكارغي كنيس'' (برلمان) جمهورية قره قلباقستان، ومجالس الولايات، والنواحي، والمدن. وتؤدي هذه اللجان، اليوم، دورا خاصا في ضمان التعبير الحر عن إرادة المواطنين في الانتخابات المقبلة، التي ستُجرى على أساس تعدد المرشحين وتعدد الأحزاب. وأنشئت بالفعل ١٣٥ لجنة انتخابية على مستوى الدائرة الانتخابية، لانتخابات

المجلس التشريعي "عالي مجلس" (برلمان) جمهورية أوزبكستان، وتنشط في جميع أنحاء البلد عملية تشكيل اللجان الانتخابية المحلية على مستوى الأقسام الانتخابية.

وتضطلع اللجان الانتخابية بقيادة العملية الانتخابية على الصعيدين الإداري والتنظيمي. أمّا مهامّها ووضعها القانوني فتحددهما القوانين التالية: قانون اللجنة الانتخابية المركزية ، وقانون الضمانات المتعلقة بحقوق المواطنين في الانتخاب، وقانون انتخابات رئيس جمهورية، وقانون الانتخابات لعضوية "عالي مجلس" (برلمان) جمهورية أوزبكستان، وقانون انتخابات نوّاب الشعب لعضوية مجالس الولايات، والنواحي، والمدن والقوانين التشريعية الأخرى.

وتتمثل إحدى أهم سمات عملية تشكيل اللجان الانتخابية في أوزبكستان، في الروح الديمقراطية والروح الجماعية. وهكذا، يقوم "عالي مجلس" (برلمان) جمهورية أوزبكستان بتشكيل اللجنة الانتخابية المركزية التي تضمّ ما لا يقل عن ١٥ عضوا، مما يدل على الروح الجماعية التي تتميز بها هذه الهيئة. ويولى اهتمام خاص لاختيار المرشحين لعضوية اللجنة الانتخابية المركزية. إذ يختارهم المجلس التشريعي ومجلس الشيوخ في "عالي مجلس" (برلمان) جمهورية أوزبكستان، من بين ممثلي المجتمع المحلي الثُقاة، بناء على توصية نواب الشعب في "جوكارغي كنيس" (برلمان) جمهورية قره قلباقستان، ومجالس الولايات، ومجلس مدينة طشقند. وكذلك، تنبغي الإشارة إلى أن بعض أعضاء اللجنة الانتخابية المركزية لجمهورية أوزبكستان يعملون بشكل دائم.

تُعد اللجنة الانتخابية المركزية الهيئةَ الرئيسية المسؤولة عن إجراء الانتخابات. ولديها الصلاحيات اللازمة لضمان احترام المبادئ الديمقراطية، مثل عمومية الانتخابات، والمساواة فيها، وسرية الاقتراع، والعدالة، والحرية، والانفتاح.

وبعد إعلان اللجنة الانتخابية المركزية بدء الحملة الانتخابية، تشكَّل اللجان الانتخابية المحلية على مستوى الدوائر والأقسام الانتخابية.

وتشكِّل اللجنةُ الانتخابية المركزية، اللجان الانتخابية على مستوى الدائرة الانتخابية قبل الانتخابات بسبعين يوما على الأقل، وتضم رئيس اللجنة، ونائب الرئيس، وأمين اللجنة وما بين ستة وثمانية أعضاء، على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أن الترشيحات لعضوية اللجنة الانتخابية في الدائرة الانتخابية، تناقَش في اجتماعات نواب الشعب في "جوكارغي كنيس" (برلمان) قره قلباقستان، ومجالس الولايات، ومجلس مدينة طشقند؛ ويوصى بأن تقرها اللجنة الانتخابية المركزية. ويختار الأعضاء من ممثلي المجتمع المحلي الثُقاة.

واللجنة الانتخابية على مستوى الدائرة الانتخابية – هي المركز الرئيسي لتنظيم الانتخابات في المنطقة التي تغطيها. وتقوم، في جميع أنحاء الدائرة، بمراقبة تنفيذ القوانين الانتخابية، وضمان تطبيقها بصورة موحدة، وتقوم بإنشاء مراكز الاقتراع، ووضع ترقيمها حسب كل دائرة، ونشر قوائم بها مع عناوينها، وبتنسيق أنشطة اللجان الانتخابية المحلية في الأقسام.

واللجنة الانتخابية المحلية على مستوى القسم الانتخابي هي حلقة ابتدائية ومهمة ضمن نظام اللجان الانتخابية. ووفقا للقوانين، تُنشأ اللجان الانتخابية المحلية للدوائر، قبل الانتخابات بأربعين يوما. وتؤلفها اللجان الانتخابية على مستوى الدوائر بناء على طلب ''حاكميّات'' (أجهزة الحكم المحلي) النواحي، والمدن. وفي القواعد العسكرية، تنشئ اللجان الانتخابية على مستوى الدائرة الانتخابية مراكز اقتراع بناء على طلب قادة القواعد أو الوحدات العسكرية. أما في بعثات جمهورية أوزبكستان في الدول الأجنبية فتنشئ اللجنة الانتخابية المركزية مراكز الاقتراع بناء على طلب وزارة الخارجية. ومن أجل توفير الظروف اللازمة لكي يمارس المواطنون بحرية حق الانتخاب الذي يكفله لهم الدستور، من دون أية عوائق، تخدم مراكز الاقتراع، عادة، ما لا يقل عن ٢٠ ناخبا، ولا يزيد عن ٠٠٠ ٣ ناخب.

وبهدف ضمان إجراء عملية انتخابية مفتوحة وشفافة برمتها، تقوم اللجنة الانتخابية للدائرة بإبلاغ الناخبين بحدود كل قسم من الأقسام الانتخابية، مع توضيح مكان وجود اللجنة الانتخابية المحلية للقسم، ومراكز الاقتراع.

وتولى أهمية كبيرة، خلال فترة الانتخابات، لوضع قوائم الناخبين في الوقت المناسب، وبكل دقة، وتقع مسؤولية كبيرة عن ذلك، بالتحديد، على عاتق اللجان الانتخابية المحلية في الأقسام. وتضمّ القائمة جميع مواطني أوزبكستان الذين سيبلغون الثامنة عشر من العمر قبل يوم إجراء الانتخابات أو فيه، ويقيمون بصورة دائمة في أراضي قسم انتخابي معيّن حتى ساعة وضع القائمة.

ولا يمكن إدراج الناخب في قوائم الناخبين في أقسام انتخابية أخرى. وتشكِّل اللجنة الانتخابية المحلية للقسم قائمة الناخبين حسب كل قسم من الأقسام الانتخابية، ويوقعها رئيس اللجنة وأمينها. وتدعو اللجنة الانتخابية المحلية للقسم الانتخابي، في العادة، ممثلي المجتمع المحلي للمشاركة في العمل على وضع القائمة. وتوفر ''حاكميّات'' (أجهزة الحكم المحلي) النواحي والمدن سجلات الناخبين، وتنقل إلى اللجان الانتخابية المحلية في الأقسام المعلومات المتعلقة بالناخبين المقيمين في منطقة معيّنة، واللازمة لوضع قوائم الناخبين.

أمّا قائمة الناخبين من العسكريين والمقيمين في قواعد عسكرية، وكذلك أفراد أسر العسكريين والناخبين الآخرين، الذين يقيمون في مناطق توجد فيها قواعد عسكرية، فتوضع استنادا إلى البيانات المقدمة من قادة هذه القواعد. ويُدرج العسكريون المقيمون خارج القواعد العسكرية في قائمة الناخبين بحسب أماكن إقامتهم، وفقا للطريقة المعتادة.

وبالنسبة لقوائم الناخبين في مراكز الاقتراع المعدّة لدى بعثات أوزبكستان في الدول الأجنبية؛ وفي المصحات، والمنتجعات، والمستشفيات، والمنشآت الطبية الدائمة الأخرى، فتوضع استنادا إلى البيانات المقدمة من إدارات هذه المؤسسات. وتسجّل كُنى الناخبين في قائمة الناخبين بترتيب ملائم لتنظيم التصويت.

ويتمثل الواجب الرئيسي على لجان الأقسام الانتخابية المحلية في فترة التحضير للانتخابات، بإطلاع الجمهور على قوائم الناخبين التي تنشر على الملأ قبل الانتخابات بخمسة عشر يوما؛ أما في مراكز الاقتراع المنشأة لدى بعثات أوزبكستان في الدول الأجنبية وفي المصحات، والمنتجعات، والمستشفيات، والمنشآت الطبية الدائمة الأخرى؛ وفي المناطق النائية، والمناطق التي يصعب الوصول إليها فتنشر قبل الانتخابات بيومين. وتقوم اللجنة الانتخابية المحلية للدائرة بإعلام الناخبين بمكان وزمان نشر القائمة.

ويعطى المواطنون الفرصة للاطّلاع على قائمة الناخبين والتحقق من صحة تشكيلها في مقر اللجنة الانتخابية المحلية للقسم. ويملك كل مواطن حق الطعن في إدراج اسمه خطأ في القائمة أو استبعاده خطأ، وكذلك الطعن في عدم الدقة في تسجيل بيانات الناخبين. وعلى اللجنة الانتخابية المحلية في القسم، النظر في هذه الطعون في موعد أقصاه يومان قبل الانتخابات – أو على الفور لو قُدم الطعن في اليوم السابق لها، أو يوم الانتخابات – وإدخال أية تصويبات ضرورية على القائمة، أو إعطاء مقدم الطعن نسخة من قرار مُعَلل لرفض طعنه. ويمكن الطعن في قرار اللجنة لدى محكمة الناحية (المدينة) قبل الانتخابات بثلاثة أيام على الأقل؛ وهي ملزمة بالنظر في الشكوى في غضون يومين. ويُعد القرار الصادر عن محكمة الناحية (المدينة) نهائيا. وتصوب اللجنة الانتخابية المحلية في القسم، على الفور، قائمة الناخبين، وفقا لقرار المحكمة.

وأُدخل على القوانين الانتخابية عدد من التعديلات الرامية إلى ضمان الشفافية والانفتاح في نشاط اللجان الانتخابية. فوضِع، على وجه الخصوص، حكم يلزم رئيس اللجنة الانتخابية المحلية للدائرة أو من ينوب عنه بالإعلان عن النتائج الرسمية لفرز الأصوات، وبنشرها في مقر اللجنة الانتخابية المحلية في القسم، لإطلاع الجمهور عليها لمدة لا تقل عن ٤٨ ساعة.

واتخذت اللجنة الانتخابية المركزية قرارا بشأن السماح لكل من: حزب الشعب الديمقراطي، وحزب ''عدالة'' الاجتماعي الديمقراطي، وحركة أصحاب المؤسسات التجارية والاعمال – الحزب الليبرالي الديمقراطي لأوزبكستان، والحزب الديمقراطي ''مِلّي تيكلانيش'' (الوحدة الوطنية)، بالمشاركة في الانتخابات المقبلة في كانون الأول/ديسمبر لعضوية الأجهزة التشريعية والنيابية في سلطة الدولة.

وهذا دليل آخر على أنه سيتم خلال الحملة الانتخابية المقبلة احترام أحد أهم المبادئ الرئيسية للانتخابات – وهو مبدأ نظام تعدد الأحزاب، الذي يوفر للناخبين بدائل حقيقية وواسعة النطاق لممارسة حقهم الدستوري في الانتخاب.

واتخذت في البلاد تدابير منهجية موجهة نحو تطوير نظام تعدد الأحزاب وضمان تعدد الآراء في المجتمع. وتوضح دراسة نظام تعدد الأحزاب في أوزبكستان المستقلة بأنه قد نشأ في البلاد، خلال سنوات الاستقلال، إطار تشريعي له وزنه يوفر الظروف الملائمة للأنشطة الاجتماعية والسياسية الواسعة للأحزاب السياسية. وتم إقرار قانون الروابط الشعبية، وقانون الأحزاب السياسية وقانون (تمويل) الأحزاب السياسية.

وتضمن تجربة إجراء الانتخابات في أوزبكستان المستقلة والتشريعات الانتخابية النافذة المفعول في البلاد ديمقراطية وفعالية الانتخابات المقبلة. ومن دون شك، فإن هذه الانتخابات تشكل خطوة هامة نحو نمو مجتمع ديمقراطي يسوده القانون في أوزبكستان.

ولا يمكن النظر اليوم في أنشطة أي حزب سياسي وأهميته بمعزل عن تطور النظام البرلماني. وفي حقيقة الأمر، فإن قبول مشاركة الحزب مشاركة نشطة في عملية صنع القوانين يشكل أحد أهم الطرق الفاعلة في تحقيق أهدافه البرنامجية، ويسمح بصياغة مشاريع القوانين التشريعية، كما يسمح بتقديم تعديلات وإضافات على القوانين السارية المفعول، على أن توضع في الاعتبار ضرورة حماية مصالح ناخبي الأحزاب السياسية وبرامجها السابقة للانتخابات ودفعها للأمام.

وأصبح القانون الدستوري الخاص بالمجلس التشريعي ''عالي مجلس'' (البرلمان) لأوزبكستان والقانون المعني بالنظام الداخلي للمجلس التشريعي ''عالي مجلس'' (البرلمان) خطوة هامة في تطوير الإطار التشريعي لنظام تعدد الأحزاب في البلد. وبمقتضى هذين القانونين ترسخ الوضع فيما يتعلق بتشكيل المجلس التشريعي على أساس تعدد الأحزاب. وقد أُدرجت، لأول مرة، في القوانين التشريعية المعنية ببرلمان البلاد مجموعة من القواعد التي تضبط نظام تكوين ومهام الجماعات البرلمانية التابعة للأحزاب السياسية.

وقد قاد تكوين الجماعات البرلمانية التابعة للأحزاب السياسية إلى تحسين آليات التنافس الصحي، والتخاصم الإيجابي ليس فقط في صنع القوانين، ولكن أيضا في اتخاذ القرارات الهامة الموجهة نحو مزيد من الليبرالية للإصلاحات السياسية العامة والاجتماعية – الاقتصادية التي يجري القيام بها.

وجرى في شباط/فبراير ٢٠٠٥ تشكيل الكتلة الديمقراطية في المجلس التشريعي ''عالي مجلس'' (البرلمان) التي تُوحد بين الجماعات البرلمانية في الحزب الليبرالي الديمقراطي الأوزبكستاني، والحزب الديمقراطي الوطني ''فيدوكورلار''، والحزب الاجتماعي الديمقراطي ''عدالة''، والتي تمثل الأغلبية البرلمانية. وأعلنت الكتلة الديمقراطية أن هدفها يتمثل في توحيد الجهود بحيث أنه، بامتلاكها لأغلبية الأصوات، فإن بإمكانها أن تكفل إعداد واعتماد القوانين اللازمة لمواجهة تحديات الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، وتحديد حياة الدولة والمجتمع، وتعميق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تنفيذ البرامج البالغة الأهمية في تحديث المجتمع، وتشكيل أسس المجتمع المدني وإنشاء اقتصاد حر. وكان نشاط الكتلة موجها نحو وضع وتنفيذ برامج أنشطة صنع القوانين، التي تعكس المصالح الوطنية، وتقضي بحل المشاكل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية/التثقيفية وفي مجالات السياسة الخارجية.

وقد تمثل رد الفعل ضد توحد الجماعات البرلمانية التابعة للأحزاب الثلاثة في الكتلة في إعلان جماعة حزب الشعب الديمقراطي لأوزبكستان البرلمانية داخل البرلمان، وهي في حقيقة الأمر، الثانية من حيث الأعداد، معارضتها لتلك الكتلة. ولأول مرة في الممارسات البرلمانية الوطنية تعلن جماعة حزب الشعب الديمقراطي لأوزبكستان عن نفسها كحزب أقلية معارض في البرلمان.

وإذ حددت خطها السياسي بوصفها جناحا يساريا للقوى السياسية في البلاد الممثلة في البرلمان، أعلنت جماعة حزب الشعب الديمقراطي لأوزبكستان بأنها ''عند وضع ومناقشة واعتماد مشاريع محددة في المجلس التشريعي فإنها ستتخذ موقفها المستقل الذي ربما لا يتوافق مع موقف الأغلبية البرلمانية''.

وأصبح هذا التشكيل في المجلس التشريعي الذي اكتسى طابعا رسميا للأغلبية البرلمانية والمعارضة البرلمانية الأساس التنظيمي للتنافس الصحي بين الجماعات البرلمانية وذلك بإدخال آلية فعالة من الضوابط والموازين. وتطوير التنافس في المجلس التشريعي ''عالي مجلس'' (البرلمان) ضمن انعكاسات أكثر تناسقا لأنشطة صوغ القوانين الخاصة بالمصالح العامة المختلفة، وبالتالي أدى إلى زيادة في نوعية القوانين المعتمدة وطريقة تنفيذها.

ولا بد أيضا من الإشارة إلى أهمية القانون الدستوري، الذي اعتُمد بناء على مبادرة من رئيس الدولة بشأن تقوية دور الأحزاب السياسية في تجديد إدارة الحكم في الدولة، وإضفاء مزيد من الديمقراطية عليها، وتحديث البلاد، والذي وضع في أفضل وقت مناسب، الأساس التشريعي لمزيد من تعميق الإصلاح الديمقراطي وهيكلة المصالح السياسية للناخبين وللنواب البرلمانيين.

وتُحول هذه التغيرات جماعات الأحزاب السياسية في البرلمان إلى عنصر حاسم في تحقيق أهدافها البرنامجية. إذ من الآن فصاعدا، ستعتمد درجة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاحات الجاري القيام بها في مجال التجدد الديمقراطي وتحديث البلاد، إلى حد ليس بالقليل، على أعمال الجماعات البرلمانية التابعة للأحزاب السياسية.

وقد عزز القانون الدستوري أيضا من دور روابط نواب الأحزاب السياسية في الأجهزة التمثيلية للسلطة سواء على الصعيد المركزي أم المحلي. وشكّلت أحكام القانون هذا الأسس لممارسة رقابة عامة فعالة على النظام الكامل للسلطة التنفيذية ابتداء من الحكومة وحتى أجهزة السلطة المحلية، مما يساعد على تعزيز دور الأحزاب السياسية وأهميتها العملية في حياة المجتمع.

وقد حصلت جماعات الحزب السياسي، الذي أعلن عن نفسه كمعارضة، من القانون المذكور، على ضمانات إضافية جدية بقدر معقول لأنشطته. وعلى وجه الخصوص، فإن المادة الثانية من القانون الدستوري تنص على أنه ''يحق لجماعات الأحزاب السياسية التي تعلن عن نفسها كمعارضة برلمانية، إلى جانب ما هو منصوص عليه في القانون المعني بصلاحيات الجماعات ما يلي: أن تقدم الصيغة البديلة لمشروع القانون في وقت واحد مع تقرير بشأن المسألة المطروحة أمام اللجنة المسؤولة بالمجلس التشريعي، وأن تدخل في محاضر الجلسات العامة للمجلس التشريعي آراءها المحددة بشأن المسائل قيد النقاش''، بالإضافة إلى عدد من الحقوق الأخرى. وفي نفس الوقت، فإن المادة المذكورة تُقر بأن حقوق المعارضة البرلمانية التي يكفلها القانون لا يمكن انتقاصها من قِبل الأغلبية البرلمانية.

والوضع السياسي الجديد الذي نشأ عقب اعتماد القانون الدستوري والفرص التي أوجدها حدت بالأحزاب السياسية إعادة النظر في أنشطتها. ويشرح ذلك، إلى مدى معين، لماذا أن حزبين سياسيين لهما ممثلين في البرلمان – هما الحزب الديمقراطي الوطني ''فيدوكورلار'' والحزب الديمقراطي ''ملي تيكلانيش'' (الوحدة الوطنية) – قررا توحيد قواهما وإمكانياتهما على خلفية تزايد المنافسة فيما بين الأحزاب. وفي هذا الصدد، أفاد ممثلو الحزبين بأن توحيد الحزبين انطلق من وحدة أهدافهما البرنامجية، وأكدوا أن توحيد هذين

الحزبين القريبين في مقاصد مبادئهما البرنامجية يوجد فرصا سياسية وتنظيمية جديدة لحل المشاكل بطريقة فعالة، ويمكّن الحزب الجديد من أن يعلن عن نفسه بوصفه واحدا من القوى السياسية الرائدة التي تمتلك إمكانيات كبيرة ودعما من ناخبيه.

وبدأت الأحزاب السياسية تتخذ لنفسها موقعا أكثر وضوحا في الميدان السياسي، وتدافع عن مصالح ناخبيها بطريقة أكثر فعالية، واتسعت ترسانتها لخوض النضال السياسي، وكذلك نطاق الأساليب التي تستخدمها لتحقيق أهدافها في إطار القانون. والخطوة الهامة التالية باتجاه تعزيز دور الأحزاب السياسية في الحياة الاجتماعية والسياسية بالبلاد، والتي أدت إلى توسيع كبير لدورها وأهميتها في المجتمع، هي اعتماد القانون، المقدم بناء على مبادرة من رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام كريموف، لتعديل وتتمة بعض القوانين التشريعية في ضوء تحسين التشريعات الانتخابية.

وأصبح اعتماد هذا القانون خطوة إضافية نحو مزيد من الليبرالية في قانون الانتخابات الداخلية، وهو ما يتماشى بالكامل مع روح التحولات الديمقراطية الجارية في البلاد، والاتجاهات الديمقراطية العالمية. واعتماد القانون وسّع بدرجة كبيرة من مشاركة البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني في هذه الاتجاهات والفرص المتاحة أمامهما للمشاركة فيها.

فعلى سبيل المثال، زاد القانون من عدد مقاعد النواب في البرلمان إلى ١٥٠ مقعدا، منها ١٣٥ مقعدا لنواب من الأحزاب السياسية تم انتخابهم على أساس تعدد الأحزاب والحقوق الانتخابية العامة والمتساوية والمباشرة، وبالاقتراع السري لتمثيل دوائر انتخابية إقليمية محلية يمثلها عضو واحد. أما المقاعد الـ ١٥ الأخرى فهي لنواب انتخبوا من حركة البيئة في أوزبكستان لتمثيل الأقسام الفرعية الإدارية المحلية في البلد.

وأمر مبتكر آخر هو أن المرشحين لا يترشحون الآن إلا من الأحزاب السياسية فقط. وهذا يُحمّل الأحزاب مسؤولية أكبر تجاه الناخبين. علاوة على ذلك، فهو يوسع من صلاحياتها في العملية الانتخابية نفسها. وأدخل القانون الموقف القاضي بأن المندوب المفوض للحزب والمخول بالحق في المشاركة في تحقق اللجنة الانتخابية المركزية من صحة تجميع قوائم الموقعين الداعمين لترشيح مرشحين، وفي فرز الأصوات بمراكز الاقتراع؛ وهذا الإجراء سيوفر ضمانا إضافيا في توفير الانفتاح والشفافية للعملية الانتخابية. وقد ارتفع الحد الأقصى للوكلاء الرسميين للمرشحين في الانتخابات للبرلمان إلى الضعف من ٥ إلى ١٠، وأعطيت الأحزاب السياسية الحق في تنظيم وعقد اجتماعات مع الناخبين بناء على مبادرات منها.

ومن الخصائص الهامة لانتخابات عام ٢٠٠٩، أنها ستُجرى في ظروف سياسية واجتماعية – اقتصادية جديدة من حيث النوع تشكلت نتيجة اعتماد القانون الدستوري

بشأن تعزيز دور الأحزاب السياسية في تجديد إدارة حكم الدولة، وإضفاء مزيد من الديمقراطية عليها، وتحديث البلاد، والذي أثر تأثيرا هائلا على تطوير وتقوية نظام تعدد الأحزاب في أوزبكستان وعلى توسيع دور الأحزاب السياسية في عمل المجلس التشريعي ''عالي مجلس'' (البرلمان)، والسلطات المحلية المنتخبة، وفي تنظيم الأفرع التنفيذية للحكومة المركزية والمحلية.

وبالتالي، فإن التغييرات الأخيرة في قانون الانتخابات تبرز التوكيد بأن الانتخابات للمجلس التشريعي، وكذلك للمجالس المحلية لنواب الشعب، ستتم في جو من التنافس المتسم بالحدة المعقولة بين الأحزاب السياسية. وهناك بالفعل زيادة ملحوظة في أنشطتها السابقة للانتخابات، وهو ما يتجلى في سعيها لاستخدام جميع الأشكال الجديدة للتكنولوجيا السياسية في حملاتها في أوساط الناس، وكذلك في المواد التي تصدر عن الأجهزة الإعلامية للأحزاب.

وبالطبع، فإن الكثير من الأمور، في مثل هذا الوضع، يعتمد على موقف اللجنة الانتخابية المركزية. ويتضمن التصور العام للسياسة المتعلقة بالإعداد لانتخابات ''عالي مجلس'' (البرلمان) ولمجالس نواب الشعب على مستوى الولايات والنواحي والمدن، ولإجراء تلك الانتخابات، أحكاما تستبعد منح أي امتيازات أو ميزات تفضيلية لأي واحد من المشاركين في الحملة الانتخابية، وتحدد اللجنة الانتخابية المركزية بوصفها المنظم الرئيسي لسير الحملات الانتخابية، ويحظر تدخل أي شخص في العملية الانتخابية. ويحدد التصور العام للسياسة بأن قواعد ومتطلبات القانون الانتخابي والإجراء المتعلق بالإعداد للانتخابات وإجرائها كما هي محددة في القانون وفي التصور العام، ستكون مُلزمة للجميع ومتماثلة بالنسبة للجميع.

ويظهر السرد السابق أن تحسين التنظيم السياسي للمجتمع في أوزبكستان أضحى عملية ديناميكية تتسم بالتطور المستمر.

وهكذا تصعد أوزبكستان بالتدريج إلى مستوى من التطور السياسي ذي نوعية جديدة، حيث تصبح الأحزاب أداة أفضل صقلا للعملية الديمقراطية، ووسيلة لتنشيط مشاركة الشعب في إدارة أعمال المجتمع والدولة.

وكل ذلك يزيد من مسؤولية الأحزاب السياسية أمام المجتمع لضمان التنفيذ الناجح للإصلاحات التي يجري القيام بها حاليا. وللوفاء بهذه المسؤولية، يتعين على الأحزاب نفسها أن تبحث عن سبل تطوير النظام السياسي، والسير قدما بمقترحات الإصلاح، وأن تعمل على تحسين تنظيمها، وأن تنمي في نفسها الاعتماد على الذات. وتلك هي الطريقة الوحيدة

أمام أي حزب لبلوغ النضج، والحصول على تأييد ناخبين دائمين، وتشكيل جماعة قوية في البرلمان، والوفاء بالالتزامات تجاه الناس الذين صوتوا له.

وبهذه الطريقة تحولت الأحزاب السياسية في أوزبكستان إلى أداة هامة لزيادة النشاط السياسي والاجتماعي للمواطنين، وللتعبير عن إرادة وأفكار الشعب من خلال العملية الانتخابية، والمشاركة المباشرة في تشكيل أجهزة الحكومة المركزية والمحلية، وهذا كله يعطي دفعة قوية لمزيد من الديمقراطية والتحديث في البلد. ولكن هناك الكثير من العمل الذي ما زالت هناك حاجة إلى القيام به. وهناك إمكانيات كبيرة يمكن للأحزاب أن تحققها. وعلى وجه الخصوص، عليها أن تتعلم كيفية معارضة أحدها للآخر بروح بناءة وفي الوقت نفسه العمل لتصبح شركاء في تحديد استراتيجيات الدولة، وفي إعداد وتقديم كوادر من صفوفها قادرة على المشاركة بطريقة قديرة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتعزيز التنمية السياسية في أوساط الشعب.

وهكذا ارتقت الأحزاب السياسية الآن بأنشطتها إلى مستوى جديد من حيث النوعية، ويتعزز تدريجيا مركزها في المجتمع. ويمكن التأكيد بثقة بأن تجربة النشاط السياسي المكتسبة في انتخابات ''عالي مجلس'' (البرلمان) في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ ستُمكن الأحزاب السياسية من القيام بدور ناجح في الانتخابات القادمة في عام ٢٠٠٩ أيضا.